مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة | ISSN 2572-0171 EISSN: 2716-8891 | المجلد 04 ، العـدد: 02 (2021)، ص 233- 250

تحرير قطاع الخدمات كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر

Liberalization of the services sector as a mechanism for economic diversification in Algeria

ط.د.سفيان غـواس [1] *، د. سليمان كعوان [2]

Slimane Kaouane Soufiane Ghaoues

[1] جامعة سكيكدة، الجزائر، مخبر الإقتصاد والمالية وإدارة الأعمال، s.ghaoues@univ-skikda.dz

[2] جامعة سكيكدة، الجزائر، مخبر الإقتصاد والمالية وإدارة الأعمال، ecoslymane@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021-08-15 **تاريخ القبول:** 2021-09-13 **تاريخ النشر:** 2021-10-26

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع قطاع الخدمات في التنويع الاقتصادي، والتعريف بالمفاهيم العامة حول الخدمات والأنشطة التي تندرج فيها والدور الذي تلعبه في التنويع الاقتصادي، حيث تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بالتطرق إلى أهمية قطاع الخدمات وتحليل وضعية القطاع الخدماتي في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ونصيبه من المشاريع الاستثمارية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن مساهمة الخدمات في الاقتصاد الجزائري يبقى بعيدا خاصة وأن الجزائر تتمتع بالكثير من الامكانيات البشرية والمادية وينقصها فقط بذل المزيد من الجهود واستغلال تلك الامكانيات في سبيل النهوض بالتنمية فيها وفسح المجال أكثر لمساهمة القطاع الخاص بما فيه المستثمرين الأجانب، لذلك وجب العمل على تشخيص الأسباب الكامنة وراء ذلك.

الكلمات المفتاحية: الخدمات؛ قطاع الخدمات؛ التنويع الاقتصادي؛ الاقتصاد الجزائري؛

تصنيف JEL : F21؛F14؛O38.

Abstract: The aim of this study is to highlight the reality of the services sector in economic diversification, to publicize the general concepts of services and the activities in which they fall and the role they play in economic diversification. The analytical descriptive approach has been adopted by addressing the importance of the services sector and analysing the status of the service sector in the national economy through its contribution to GDP and its share of investment projects. The study concluded that the contribution of services to the Algerian economy remains far away, especially since Algeria enjoys a lot of human and material capabilities and only lacks more efforts and exploits these capabilities in order to advance its development and make room for the contribution of the private sector, including foreign investors. Therefore, it is imperative to work on Diagnose the underlying causes.

Keywords: services, services sector, economic diversification, Algerian economy**.**

JEL Classification Codes : F21; F14;O38.

* : سفيان غواس : s.ghaoues@univ-skikda.dz.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

1. مقدمة:

بعد أن كان قطاع الخدمات يحتل المرتبة الثالثة، وهذا بحكم عدم مساهمته في تكوين الثروة بسبب عدم مادية منتجاته، لكن هذا القطاع أثبت على الساحة العالمية قدرته في كثير من المجالات بما فيها توفير فرص الشغل، والعوائد الكبيرة، ومساهمته في إجمالي الإنتاج، ولما له من أثر إيجابي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، فقد فاقت أهمية قطاع الخدمات في بعض الدول، أهمية قطاع السلع نفسه خصوصا أن دورها الرئيسي في المجال الصناعي يشمل أيضا تنسيق العمليات الانتاجية. ولذلك كان طبيعيا حدوث نمو كبير على ساحة التجارة في الخدمات.

لقد تأكد للاقتصاد المعاصر ضرورة تطوير هذا القطاع خصوصا إذا علمنا أنه يحتضن نسبا عالية من العمالة، وهذا ما تسعى إليه أي حكومة في العالم، وكذا تدخله في كل النسيج الاقتصادي والصناعي والإنتاجي، وجذب الاستثمار الأجنبي، حيث أن أي اختلال في هذا القطاع ممكن أن يؤدي الى تدهور معدلات التشغيل والاستثمار، والجزائر من بين هذه الدول تريد رفع تنافسيتها في الأسواق الدولية وجذب الاستثمارات الأجنبية لها، لذلك وجب عليها الاهتمام بهذا القطاع وتحديثه لتفعيل دوره في دفع عجلة التنمية وتحقيق التنويع اقتصادي الذي يسمح لها بتقليل الاعتماد المطلق على قطاع المحروقات.

1.1. مشكلة الدراسة: بناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة قطاع الخدمات في التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

2.1. التساؤلات الفرعية:

- ماهو واقع الخدمات في الجزائر؟
- ماهو واقع مساهمة الخدمات في التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

3.1. فرضيات الدراسة:

- واقع الخدمات لا يلبي التطلعات والإمكانات المتاحة التي تزخر بها الجزائر.
- تعتبر مساهمة قطاع الخدمات في الاقتصاد الجزائري ضعيفة نوعا ما وهذا لاعتماد الاقتصاد على قطاع المحروقات.

4.1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معرفة واقع قطاع الخدمات، لما له من أهمية كبيرة في معظم الدول المتقدمة، كما يعتبر أكبر مساهم في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في الإنتاج، وفي التوظيف في بعض الدول النامية، وبالنظر إلى هذه الأهمية يتعين التعرف على الآثار المختلفة لمساهمة هذا القطاع في الاقتصاد، وإذا ما يمكن له تحقيق هدفه في تنويع الاقتصاد الجزائري.

5.1. أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التعرف على واقع قطاع الخدمات بالجزائر.
- تشخيص دور الخدمات في التنويع الاقتصادي في الجزائر.

6.1. منهج الدراسة:

للإجابة على التساؤل الرئيسي وتماشيا مع المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية والمالية تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحديد أهم الأطر النظرية التي تقتضيها الدراسة، ومن جهة أخرى لتحديد وتحليل دور الخدمات في التنويع الاقتصادي في الجزائر، لمعرفة مدى مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي والتوظيف، وكذا مساهمته في الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

7.1. هيكل الدراسة:

1. الاطار المفاهيمي للخدمات.
2. ماهية التنويع الاقتصادي.
3. دور الخدمات كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر.

2. الاطار المفاهيمي للخدمات

تعتبر الخدمات من المفاهيم المتداولة في مجال الأعمال والأسواق وتزايد دورها بشكل كبير حتى أصبحت قطاعا مهما في التنمية الاقتصادية للدول.

1.2 مفهوم الخدمة:

هناك محاولات عديدة لتعريف الخدمات، والتي ظهرت في السنوات الأخيرة، إلا أن الفكر الاقتصادي يكاد يجمع على أن التعريف العام المقبول للخدمات لا يزال غير موجود، غير أن هذا لا ينفي وجود جهود بذلت لمحاولة تعريف الخدمات وتصنيفها والتي سنحاول عرضها كما يلي:

1.1.2. تعريف الخدمات

لقد أدى الاختلاف الكبير في الخدمات إلى تعدد تعريفاتها، ومن بين هذه التعاريف نجد:

تعرف الخدمة بأنها:" أي فعل أو أداء يقدمه أحد الأطراف إلى طرف آخر، ويكون بالأساس غير ملموس، ولا ينجم عنه تملك أي شيء، وإنتاجه قد يكون مقرونا بمنتج مادي أو لا"، وهذا التعريف يقترب إلى حد كبير مع تعريف الخدمة من الناحية التسويقية باعتبارها: "تصرفات وأنشطة تقدم من طرف لآخر وهذه الأنشطة غير ملموسة ولا تترتب عنها نقل ملكية شيء، كما أن تقديم الخدمة قد يقترن أولا عند تقديمها بمنتوج مادي" (بوسالم، 2011، الصفحات 7-8).

ومع تعدد أو صعوبة تعريف الخدمة، فإنه يمكن بالتوازي مع التحليل الاقتصادي تعريف الخدمة بأنها: "مخرج يتم إنتاجه بتضافر مجموعة من عوامل الإنتاج، وقد تكون الخدمات مخرجات نهائية يستفيد منها المستهلك مباشرة مثل خدمات نقل الأفراد، وخدمات الإتصالات وخدمات الصحة والتعليم، وقد تكون الخدمات ذاتها بمثابة مدخلات في عملية الإنتاج أو عملية التوزيع مثل خدمات التخزين أو نقل البضائع أو خدمات التصميمات والاستشارات الاقتصادية والهندسية" (عبيد، 2002، صفحة 4).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن تعريف الخدمات بأنها مجمل الأنشطة التي تندرج ضمن قطاع الخدمات، والتي تمثل في إحداها مدخلا من مدخلات عملية التحويل، وفي غيرها مخرجات يتم تقديمها للعميل، كما لا يشترط أن يكون المنتج والمستهلك حاضرين في نفس الوقت لتنفيذ عملية التبادل.

2.1.2. خصائص الخدمات

تتميز الخدمات بخصائص تميزها عن السلع المادية هي (عوض بدير، 1999، صفحة 52):

- الخدمات غير ملموسة، أي ليس لها وجود مادي.
- تتقلب الكثير من الخدمات وفقا للعوامل الموسمية والدورية.
- عدم القابلية للتخزين، فالخدمة تنتج وتستهلك في نفس اللحظة التي يتقدم فيها العميل أمام مقدم.
- الخدمات غير متجانسة ومن الصعب تنميط أو توجيه مستوى أدائها من جانب مقدمي الخدمة وعدم امكانية إنتاج عينات من الخدمة وفق نمط معين، وهذا راجع لاختلاف رغبات واحتياجات كل شخص بحيث يؤثر على نوعية وجودة الخدمة المقدمة للعميل.
- يجب أن تراعي الخدمات التي تقدمها أي منظمة نوعية كل عميل على حدة.
- الخدمات غير قابلة للفحص بعد تقديمها، وينشأ الطلب على الخدمات من الثقة في الشخص الذي يقدم تلك الخدمة.
- عرض الخدمات هو عملية مرنة: طالما أن احتياجات ورغبات العملاء الباحثين عن الخدمة تتغير باستمرار، فمن الممكن ابتكار وتطوير خدمات جديدة أو تطوير وتبسيط إجراءات تقديم الخدمات القائمة، من أجل ضمان تلبية جميع احتياجات طالبي الخدمة وبالشكل الذي يحقق لهم الرضا.
- تتميز الخدمات بأنها تظهر وتزول خلال فترة معينة أي من بين خصائص سرعة التلف، مما يخلق صعوبة على المشتري في الحصول عليها في فترات أخرى (الحاج و عودة، 2011، صفحة 44).
- العميل هو المساهم الأكبر في انتاج الخدمة وهذا من خلال البيانات والمعلومات التي يقدمها طالب الخدمة، ومزود الخدمة يعمل على انشاء وتقديم الخدمة وفقا لتلك الاحتياجات.
- ليس هناك حدود جغرافية لطلب الخدمات، حيث أن توفير الخدمة للعميل يتماشى مع ما يطلبه وفي اقرب مكان يناسبه.

3.1.2. الأنشطة الاقتصادية التي تندرج تحت مصطلح الخدمات

الأنشطة الاقتصادية التي تندرج تحت مصطلح الخدمات في المجال الداخلي نورد التحديد الذي تأخذ به (الانكتاد) وهو (مسعد، 2008، صفحة 91):

- ✓ **الإنشاءات:** وتتمثل في الاصلاحات وأعمال الهدم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ **المنافع (المؤسسات ذات النفع العام):** وتشمل الكهرباء، الغاز، البحار، الامداد بالمياه، الخدمات الصحية.
- ✓ **التجارة و الأعمال التجارية:** وتتضمن البيع بالجملة وبالتجزئة، البنوك ومؤسسات التمويل الاخرى، التأمين العقارات.
- ✓ **النقل والاتصالات:** وتشمل عمليات النقل بالسكك الحديدية، الترامواي والحافلات، نقل الركاب على الطريق، النقل عبر المحيط، النقل المائي، النقل الجوي، الخدمات العارضة للنقل، طرق النقل الأخرى التخزين والايداع، الاتصالات.
- ✓ **الإدارة العمومية والدفاع:** وتشمل الأنشطة الحكومية والإدارية، كما هو الحال في مجالات النقل والاتصالات والتعليم والصحة والتسويق، وعمليات مؤسسات التمويل.
- ✓ خدمات أخرى وتشمل: الخدمات التعليمية، الخدمات الطبية والصحية، الهيئات الدينية، مؤسسات الترفيه، الخدمات القانونية، خدمات الأعمال، مؤسسات التجارة، الهيئات العمالية، مجمعات الخدمات الأخرى، الانتاج السينمائي، المسرح وما يرتبط به من خدمات، التوزيع، المطاعم والفنادق، المعسكرات وأماكن الإيواء، الغسيل وخدماته المرتبطة به، صالونات الحلاقة والتجميل معارض الفن واستوديوهات التصوير الخارجية، الخدمات الشخصية التي لم يشر إليها في المسميات السابقة.

2.2 أهمية قطاع الخدمات:

أدى النمو السريع والتوسع في أنشطة الخدمات في الاقتصاد العالمي منذ منتصف القرن الماضي إلى تغيير هيكلي في اقتصاد العديد من دول العالم سواء كانت متقدمة أو ناشئة، حيث توجهت إلى اقتصاد قائم على القطاعات الخدمية، وقد نتج عن هذا التحول أن مقدار مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي العالمي ارتفع من 55% سنة 1977 إلى 70% سنة 2007 كما أن قطاعات الخدمات تشغل حوالي 70% من مجموع اليد العاملة في العالم. (بن قويدر و غويني، 2019، صفحة 186)

يمكن توضيح أهمية الخدمات من خلال الاشارة إلى مساهمتها في الاضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي وكذا مساهمتها في اجمالي التوظيف كما يلي:

أ- مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الاجمالي:

يوضح الجدول الموالي نسب مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 إلى 2019:

جدول رقم (01): نسب مساهمة القطاعات في الناتج الداخلي الاجمالي للفترة ما بين 2010-2019 /النسبة المئوية (%)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البلد	إجمالي الناتج المحلي بليون دولار		نسبة مساهمة الزراعة %		نسبة مساهمة الصناعة %		نسبة مساهمة الخدمات %	
	2010	2019	2010	2019	2010	2019	2010	2019
الولايات المتحدة الأمريكية	14.992,1	21.433,2	1	1	19	19	76.2	76.9
الصين	6.087,2	14.342,9	9	7	46	39	44,2	53.9
ألمانيا	3.396,4	3.861,1	1	1	27	27	62.3	62.6
الهند	1.675,6	2.868,9	17	16	31	25	45	49.4
البرازيل	2.208,9	1.839,9	4	4	23	18	57.6	63.3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (قاعدة بيانات البنك الدولي ، 2021)

من خلال الجدول تتضح الأهمية التي بات يحتلها قطاع الخدمات في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية حيث بات يساهم بأعلى نسبة في الناتج المحلي الاجمالي وتتزايد مساهمته من سنة إلى أخرى على عكس قطاعي الزراعة والصناعة فنسبة مساهمتيهما أقل وتتراجع من سنة إلى أخرى، بحيث سجل الاقتصاد الأمريكي حالة فارقة في نشاط قطاع الخدمات، حيث إهتم بتنميته بشكل كبير أدى إلى أن يكون مساهم في الناتج المحلي الاجمالي الأمريكي بنسبة تقارب 76.9% في عام 2019، ومن الدول التي حققت نموا ملحوظا في قطاع الخدمات، سنجد أن الصين قد استطاعت في العقد السابق من تنمية هذا القطاع ومزاحمة الدول المتقدمة فيه، حيث ساهم هذا القطاع في ناتجها المحلي بنسبة 53.9% وقد حقق قطاع الخدمات في قيمة الناتج المحلي الاجمالي في الرازيل ما نسبته 63.3%.

ومنه يمكن القول أن نمو قطاع الخدمات لا يمكن فصله عن نمو الاقتصاد نفسه أو عن نمو باقي القطاعات الاقتصادية. وعلى العموم، سيتقدم قطاع الخدمات على الصعيد العالمي، وإذا تم توفير المزيد من الدعم التشريعي والمرونة له فإنه سيكرس قيمته المضافة على التنمية بشكل عام.

ب- مساهمة الخدمات في تطور قيمة الميزان التجاري:

والجدول التالي يبين مساهمة الخدمات في تطور قيمة الميزان التجاري للخدمات للاتحاد الأوروبي والمغرب العربي، البريكس **BRICS** والعالم للفترة ما بين 2014-2018:

الجدول رقم (02): تطور قيمة الميزان التجاري للخدمات للاتحاد الأوروبي، المغرب العربي، البريكس والعالم للفترة 2009-2018 (ألف أورو)

الوحدة: ألف أورو	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الاتحاد الأوروبي	260144995	269843725	248683660	248398400	322319279	324728115
بريكس	155994125	217044286	233103630	243234635	242674560	248911381
دول المغرب	5886540	5683122	4652705	3120236	4948582	5000000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربي						
العالم	98872320	63978893	94330531	133481822	218812077	250703072

المصدر: (سعود، وآخرون، 2019، صفحة 71)

يوضح الجدول تطور الميزان التجاري الخدمي لكل من الاتحاد الأوروبي، والبريكس، دول المغرب العربي، حيث يسجل الاتحاد الأوروبي فقط فائضا سنويا في الميزان التجاري للخدمات منذ 2013 إلى غاية 2018، وهذا يعبر على وزن هذا القطاع في الميزان التجاري العام لدول الاتحاد الأوروبي مجتمعة حيث يعد من أهم المحاور التي يعتمد عليها في الاقتصاد والتجارة لديها.

في حين أن كل من دول البريكس ودول المغرب العربي تعرف عجزا في ميزانها التجاري للخدمات وذلك بصفة سنوية من فترة 2013 الى 2018، حيث يسجل هذا العجز بصورة اجمالية لمجموع التبادلات التجارية للدول التي تضمنها كل مجموعة اقتصادية، مع الابقاء على الاختلافات التي تشهدها كل دولة على حدى، وقد يفسر هذا هذا العجز المسجل في الميزان التجاري الخدمي لهاتين المجموعتين إلى الفرق في سعر الصرف للعملات المتداولة في التجارة الدولية لدول المغرب العربي ودول البريكس مقابل الأورو للاتحاد الأوروبي.

ج- التطور العالمي للخدمات:

يوضح الشكل الموالي الأداء العالمي والإقليمي للخدمات للفترة ما بين الربع الأول من 2008 إلى الربع الرابع لسنة 2020.

شكل رقم (01): تطور الأداء العالمي والإقليمي للخدمات للفترة ما بين 2008-2020 / النسبة المئوية (%)

Source: (Fourth quarter 2020 Trade in services, 2021, p. 1)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه تطور تجارة الخدمات العالمية والإقليمية للفترة الممتدة مابين 2008 إلى 2020، حيث نلاحظ أن الانخفاض الحاصل فيها في مرحلة الأزمات العالمية الذي شهده الاقتصاد العالمي ككل منها أزمة الرهن العقاري 2008، كما تراجعت التجارة العالمية في الخدمات التجارية بنسبة 18% على أساس سنوي في الربع الأخير من عام 2020، وهي زيادة طفيفة عن الانخفاض المسجل في الربع الثالث وهذا نتيجة ظهور فيروس كورونا الجديد (كوفيد -19) وكذا إجراءات إغلاق جديدة قامت بها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العديد من الاقتصاديات لحماية نفسها من انتشار هذا الوباء، وكذا سبقت هذه الأزمة الاجراءات الحمائية والتي تمثلت في الحرب التجارية بين أكبر الاقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية والصين والانعكاسات التي خلفتها على الاقتصاد العالمي. ولكن في الفترة ما بين الربع الأول من 2016 إلى الربع الأول من عام 2018 نجد ارتفاع ملحوظ في نسب تجارة الخدمات وهذا نتيجة تدخل الخدمات في كامل العمليات الإنتاجية، فبروز قطاع الخدمات وزيادة أهميته في مختلف الاقتصاديات العالمية صاحبه نمو في حجم التجارة الدولية للخدمات.

3. ماهية التنويع الاقتصادي

يساهم التنويع الاقتصادي في رفع نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي الإجمالي كالقطاع الخدمي وما يتيحه من منافع خصوصا للاقتصاد الذي يعتمد على مورد واحد.

1.3 مفهوم التنويع الاقتصادي:

يعتبر التنويع الاقتصادي سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، رفع القيمة المضافة؛ تحسين مستوى الدخل؛ توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد؛ وعادة ما يكون لجهود التنويع الاقتصادي ثلاثة أهداف متداخلة، تثبت النمو الاقتصادي؛ توسيع قاعدة الايرادات؛ رفع القيمة المضافة القطاعية (بللعما و بن عبد الفتاح، 2018، صفحة 331).

1.1.3 تعريف التنويع الاقتصادي:

التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية" (لزعر، 2017، صفحة 9).

ويعرف على أنه هو "تقليل الاعتماد على المورد الوحيد و الانتقال الى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية الاقتصادية وهذا يعني خلق وبناء اقتصاد محلي سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع" (باهي و روابنية، 2016، صفحة 135).

بصفة عامة: يمكن اعتبار التنويع الاقتصادي أنه الزيادة المستمرة في عدد قطاعات النشاط التي يرتكز عليها الاقتصاد و الخروج من التبعية لقطاع واحد، ويشار اليه بمعناه البسيط بـ"عدم وضع البيض في سلة واحدة" مما يخلق فرص عمل كثيرة ويحدث تحولا في هيكل الاقتصاد ككل والتي من شأنها أن تعزز قدرات الدولة ضمن اطار التنافسية العالمية.

2.3 أهداف التنويع الاقتصادي:

تتمثل الأهداف الرئيسية للتنويع الاقتصادي فيما يلي: (أوضايفية و خوني، 2017، الصفحات 56-57)

- تخفيض أو التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، والمقدرة على مواجهة الأزمات والصدمات الخارجية، التي تكون نتيجة للاعتماد على مورد واحد؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- احلال الواردات وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وتحسين مستوى معيشة الأفراد.
- تنمية وتطوير مختلف القطاعات والخدمات الانتاجية، بما في ذلك قطاع التجارة والقطاع المصرفي، وكذا السياحة؛
- مواجهة المنافسة الشرسة المتجددة، ومسايرة ركب التقدم والتطور التكنولوجي المتسارع.
- تمكين القطاع الخاص من لعب دور جوهري في العملية الاقتصادية، وذلك من خلال تقليص دور القطاع العام؛ أي أنه يجب أن تتجه سياسات الدولة إلى تشجيع القطاع الخاص؛

من جهة أخرى، يمكن التمييز بين أهداف التنويع الاقتصادي حسب الافق الزمني:

- فعلى المدى القصير، قد يكون الهدف هو التوسع و تعزيز عائدات القطاع الرئيسي و بالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الاجمالي و العائدات التصديرية.
- أما على المدى الطويل، فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في احداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع و التوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى (لزعر، 2017، صفحة 14).

ومن هذا يستلزم على كل دولة تخضع لهيمنة قطاع واحد مهما كان القطاع التي تعتمد عليه ضرورة تنويع مصادر إيراداتها وذلك لا يتم إلا بإعادة النظر في القطاعات الاخرى.

3.3 محددات التنويع الاقتصادي:

ان التنويع الاقتصادي تحكمه مجموعة من المحددات تتلخص في (سعودي، 2019، الصفحات 14-15):

- معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لقطاع الموارد الطبيعية مقابل القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الاجمالي، فضلا عن نمو وتقليص اسهام هذه القطاعات مع الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الاجمالي حسب القطاع.
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر الموارد، ومن المفترض أن يحد التنويع من عدم الاستقرار فيه هذا مع مرور الزمن.
- تطور حجم العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس أو يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الاجمالي.
- نسبة الصادرات من غير الموارد الاولية الى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير الموارد الأولية، وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات من غير المواد الاولية على ازدياد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنويع الاقتصادي، على ان التغيرات القصيرة الاجل في هذا المقياس قد تكون مضللة إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار صادرات الموارد الأولية مثل النفط.

- مقاييس أخرى مثل نسبة ايرادات الموارد الطبيعية الى اجمالي الإيرادات، ونسبة مساهمة القطاع الخاص و القطاع العام، ومقاييس الانتاجية، ومقاييس تنوع وجهة الصادرات.

4. دور الخدمات في التنويع الاقتصادي في الجزائر

سنتطرق الى وضعية هذا القطاع من خلال الاشارة إلى مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي والتشغيل، وكذا نصيب هذا القطاع من المشاريع الاستثمارية الوطنية وأهم التحديات التي تمس تحرير قطاع الخدمات في الجزائر.

أولا: مساهمة قطاع الخدمات في نمو الناتج المحلي الوطني والتشغيل:

أ- مساهمة قطاع الخدمات في نمو الناتج المحلي الوطني: من خلال الشكل التالي سنحاول معرفة مدى مساهمة قطاع الخدمات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين 2017-2020:

شكل رقم (02): توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات للفترة ما بين 2016-2019 (المليار دولار)

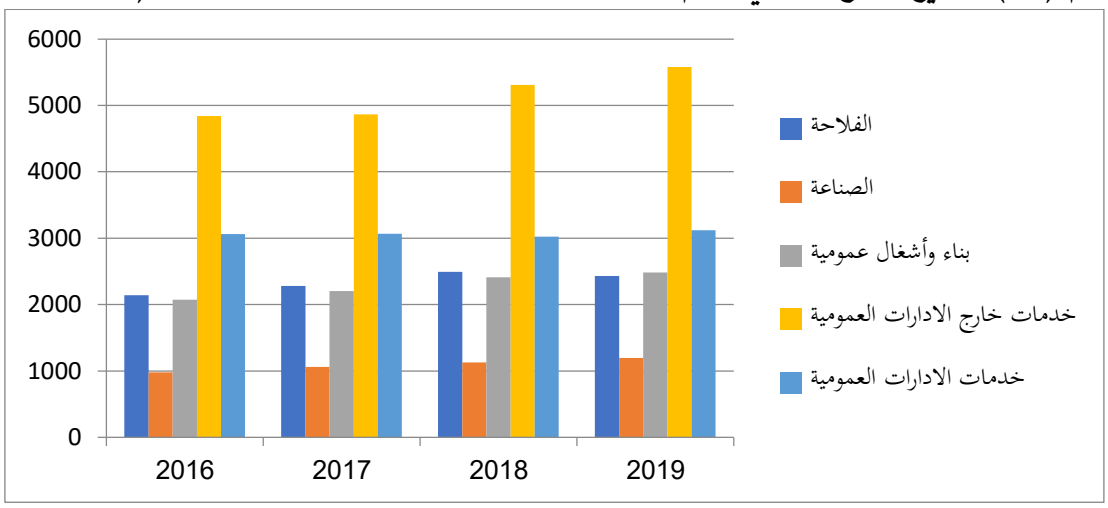

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، 2020، صفحة 26)

من خلال شكل توزيع الناتج الداخلي الخام حسب مجموعة من القطاعات نلاحظ أن الخدمات خارج الادارات العمومية في المرتبة الأولى من حيث تكوين الناتج المحلي الاجمالي الخام، حيث شهد نموا معتبرا خلال الفترة ما بين 2016 إلى 2019، وهذا باعتبار أن الخدمات تنمو بمعدلات أسرع وأكبر وأكثر مرونة، ومن بين الأسباب المؤدية إلى هذا النمو تعاظم خدمات التوزيع والنقل، تليها خدمات الادارات العمومية والتي تعتبر قيمتها متقاربة من سنة 2016 إلى سنة 2019، هذا ما يفسر زيادة تدخل الخدمات في الاقتصاد الوطني، وتشجيع للقطاعات الخدماتية من أجل بناء استراتيجية للتنويع الاقتصادي ومواكبة التطور الذي فرضته الساحة الدولية، وتهيأ قطاع الخدمات لمواكبة المعايير العالمية للإيفاء بمتطلباتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يوضح الشكل الموالي أهم القطاعات الخدماتية الفعالة التي تندرج ضمن قطاع الخدمات في الجزائر وهي بمثابة الهيكل الخدماتي الذي يساهم في الناتج المحلي الاجمالي:

شكل رقم (03): مساهمة الخدمات الانتاجية والاجتماعية في الناتج المحلي الاجمالي سنة 2019 (المليون دولار)

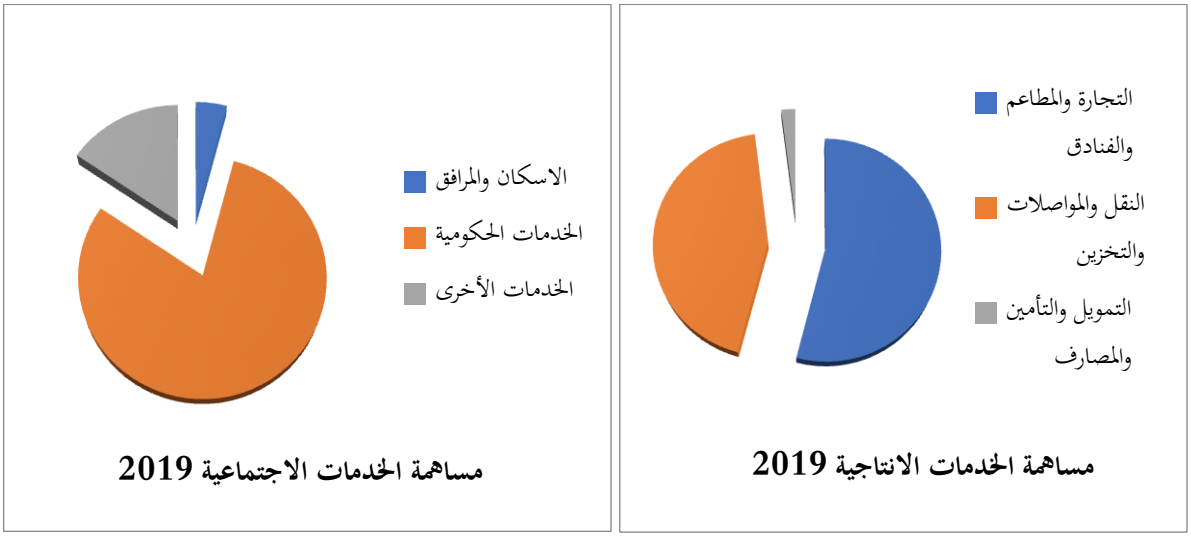

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: (الملاحق الاحصائية لصندوق النقد العربي لسنوات.، 2016، 2017، 2018، 2019)

من خلال الشكل أعلاه والذي يوضح مساهمة الخدمات الانتاجية والاجتماعية في الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2019، نلاحظ أنه في القطاعات الانتاجية أكبر مساهم في الناتج هو قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بقيمة 23.234 مليون دولار، وهذا باعتبار أن التجارة في الخدمات تنمو بمعدلات أسرع وأكبر وأكثر مرونة. ويأتي قطاع النقل والمواصلات والتخزين كثاني مساهم بقيمة 18.864 مليون دولار، أما قطاع التمويل والتأمين والمصارف كأقل المساهمين في الناتج.

ونلاحظ في مساهمة القطاعات الخدمية الاجتماعية أن الخدمات الحكومية تعتبر كأكبر مساهم في الناتج بقيمة 24.023 مليون دولار، تليها الخدمات الأخرى ليأتي قطاع الاسكان والمرافق كآخر مساهم.

ب- مساهمة قطاع الخدمات في الناتج والتشغيل 2018

من خلال الجدول الموالي والذي يوضح نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج والتشغيل في الجزائر

جدول رقم (03): مساهمة قطاع الخدمات في الناتج والتشغيل 2018 / النسبة المئوية (%)

مساهمة قطاع الخدمات في الناتج (%)	مساهمة قطاع الخدمات في التشغيل (%)
18	29.8

المصدر: (التقرير الموحد الاقتصادي العربي، 2019، صفحة 235)

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع الخدمات في التشغيل تقدر بـ29.8% وهي نسبة منخفضة نوعا ما، وهذا لكون أن مساهمة هذا القطاع في الناتج ضعيفة والتي تقدر بـ18% فبالرغم من كون هذا القطاع يمتاز بارتفاع القيمة المضافة فيه لاعتماده على الموارد البشرية وأنه يزخر بالفرص في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميع مكوناته وكون التحديات الماثلة أمامه قليلة مقارنة بالقطاعات الأخرى، إلا أن الجزائر تقل فيها مساهمة هذا القطاع ليصل لأدنى المستويات وذلك لعدم استغلال الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية.

ثانيا: نصيب قطاع الخدمات من المشاريع الاستثمارية:

سيتم الاشارة إلى أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي في الجزائر، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (04): المشاريع الاستثمارية حسب قطاعات النشاط 2018 (مليون دينار جزائري)

القطاع	عدد المشاريع	النسبة (%)	القيمة (مليون دينار)	النسبة (%)
الزراعة	1342	2,12	260750	1,82
البناء	11031	17,44	1331679	9,31
الصناعة	12698	20,08	8373363	58,56
الصحة	1093	1,73	221383	1,55
النقل	29267	46,28	1164966	8,15
السياحة	1266	2,00	1228830	8,59
الخدمات	6531	10,33	1272057	8,90
التجارة	2	0,00	10914	0,08
الاتصالات	5	0,01	436322	3,05
المجموع	63235	100	14300664	100

Source: (National Agency for Investment Development , 2018)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر قد توزعت على عدة قطاعات من الاقتصاد الوطني خلال فترة 2018، حيث احتلت كل من قطاعات النقل الصناعة البناء والخدمات مركز الصدارة من حيث المشاريع المسجلة والمبالغ المقدرة، وبلغت نسبة كل قطاع 46,28%، 20,08%، 17,44%، 10,33% على التوالي، وبمبالغ 8373363 مليون دج بالنسبة لقطاع الصناعة، و 1164966 مليون دج بالنسبة لقطاع النقل، و 1331679 مليون دج بالنسبة لقطاع البناء و1272057 مليون دج بالنسبة لقطاع الخدمات، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع مردودية هذه القطاعات بالنسبة للشركات الأجنبية.

ولم تحظى قطاعات الزراعة والتجارة، الاتصالات، الصحة والسياحة بالنصيب المرغوب من هذه الاستثمارات الأجنبية رغم أهميتها، فلم يسجل قطاع الزراعة إلا 2,12% من إجمالي المشاريع، ولم يستقطب قطاع الصحة سوى 1,73% من هذه المشاريع، وهو مايقدر بـ221383 مليون دج، وبلغت حصة قطاع السياحة 2,00% وهي نسبة ضعيفة جدا بالمقارنة مع ما تزخر به الجزائر من امكانات ومقومات سياحية، وبلغت حصة قطاع الاتصالات 0,01% وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بالفرص المتاحة، أما قطاع التجارة فيعتبر ضعيف جدا إذا تعتبر نسبته منعدمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن القول أن مستوى جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه القطاعات يبقى بعيدا عن الطموح وهذا في القطاعات الخدمية كالصحة والنقل والسياحة والخدمات الأخرى، وخاصة أن الجزائر تتمتع بالكثير من الامكانيات البشرية والمادية.

شكل رقم (06) : صادرات وواردات السلع والخدمات (مليار دولار)

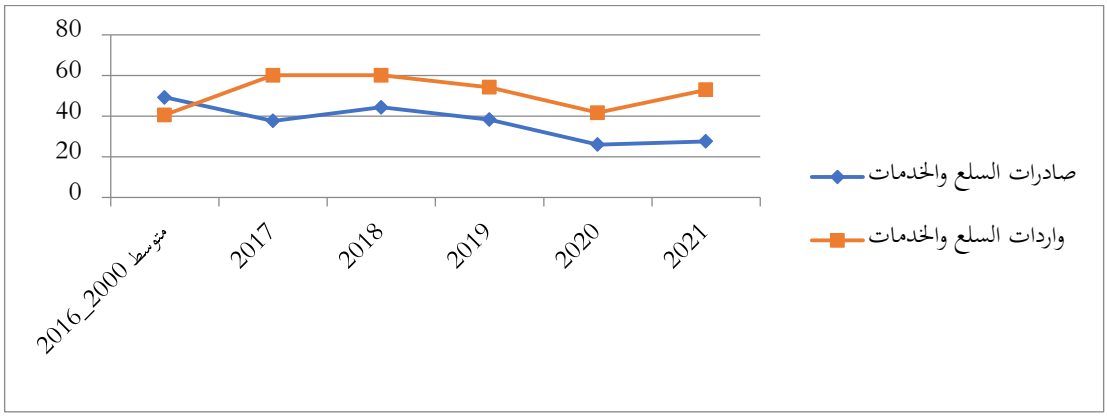

المصدر: (آفاق الاقتصادات العربية لعام 2021 في ظل جائحة كوفيد 19، ديسمبر 2020)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه تطور قيمة الصادرات والواردات السلعية والخدمية في الجزائر مابين 2016 إلى 2021، إذ تعتبر سنتي 2020 و2021 توقعات لما بعد أزمة كوفيد 19، حيث نلاحظ أن قيمة الصادرات السلعية والخدمية أقل منها بالنسبة للواردات وهذا ما يوضح أن الجزائر تعتمد في عملياتها الانتاجية على الواردات بدرجة كبيرة، ليزيد هذا الانخفاض في الصادرات في وقت الأزمة من 38,3 مليار الى 26,1 مليار دولار وهذا نتيجة اغلاق الحدود واكتفاء كل دولة بمخزونها السلعي.

يبدو تأثير كورونا جليا على هذا القطاع من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (05) : نسب تطور مساهمة الخدمات في الجزائر للفترة ما بين 2019-2022 / النسبة المئوية (%)

السنوات	2019	2020	2021	2022
% من الناتج المحلي الإجمالي	0.0	-2.7	1.4	2.2

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على: (تقرير البنك الدولي حول الجزائر، 2020)

من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح نسب تطور مساهمة الخدمات في الجزائر للفترة ما بين 2019 إلى 2022، حيث نلاحظ مساهمة سلبية للخدمات خلال فترة جائحة كوفيد-19 لتصل إلى -2.7 % سنة 2020، وهذا نتيجة فرض الحكومة الجزائرية قيودا على الرحلات الجوية، وإغلاقا للحدود الجوية والبحرية والبرية، مما إنجر على هذه الاجراءات انكماش واسع في قطاع الفندقة والنقل والمعاملات المالية، أما النسب لسنتي 2021 و2022 تعتبر استشراف لهذا القطاع بعد الأزمة، اذا ما تم تجاوز الأزمة الصحية، ليصل مساهمته في الناتج الى 2.2%، إلا أن يبقى هذا القطاع دون التطلعات بحكم الفرص والإمكانات المتاحة التي تزخر بها الجزائر.

ومنه نستنتج أن مساهمة الخدمات من ناحية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضعفية ولم ترقى الى المستوى المرغوب، وهذا لما تحظى به الجزائر من امكانات بشرية ومادية، ومن أهم الأسباب التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقف وراء ضعف الاقتصاد الوطني هي عدم توفر بنية تحتية فعالة للخدمات وعدم تنوعها، ومع حدوث الأزمة الصحية وفرض الغلق كان الأثر بالغا على كثير من الأنشطة الخدمية تجسدت في تداعيات اقتصادية وأخرى اجتماعية في مجالات النقل والصحة والسياحة.

ثالثا: تحديات تحرير قطاع الخدمات في الجزائر

يواجه قطاع الخدمات العديد من التحديات نذكر من بينها ما يأتي:

- كثرة المشاكل التي يواجهها المستثمرين في هذا القطاع وغياب منظومة قانونية تنظم الاستثمار في الخدمات (بن قويدر و غويني، 2019، صفحة 197)، بالإضافة إلى مشكل عدم وجود تحفيزات مالية (امتيازات) خاصة للمستثمرين في هذا القطاع.
- ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث أدى التحول الرقمي الذي شهده العالم خاصة في الأزمة الصحية (كوفيد-19) إلى زيادة الاستثمار في القطاعات الخدمية في الدول المتقدمة، وأكد مدى هشاشة البيئة الرقمية التي تعيشها كثير من الدول النامية في مجال التكنولوجيا الرقمية والجزائر من بينها.
- التحديات المالية خصوصا في ظل الأزمة الصحية، حيث شكلت الأزمة اختبار إجهاد لقطاع الخدمات.
- يبقى قطاع الخدمات لا يرقى إلى المنافسة العالمية، وهذا لما تمتلكه القوى الكبرى من إمكانيات تكنولوجية ومادية تجعل المنافسة محسومة لغير صالح الجزائر أو بعيدة كل البعد عليها.
- الأداء الضعيف لصادرات الجزائر في الخدمات، لا يُمكنها من تحرير هذا القطاع وسيكون في غير صالحها، ويترتب عليه مخاطر خصوصا في قطاع الخدمات المالية والمصرفية والاتصالات والنقل والتأمين والخدمات التعليمية والصحية.
- تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات، فوضعية ميزان المدفوعات مرتبطة برصيد الميزان التجاري الذي يتغير وفقا للتغيرات في أسعار النفط صعودا وهبوطا (وصاف، 2014، صفحة 352).

وعليه لابد من وضع جملة من التدابير وإتباع جملة من السياسات لحل هذه المشاكل، والتي تهدف بدورها لتطوير قطاع الخدمات في الجزائر، بالاضافة إلى توفير الشروط الضرورية للانفتاح التجاري في قطاع الخدمات.

عموما يمكن القول أن قطاع الخدمات يلعب دور حاضنة تسهيل وتيسير للنشاطات الاقتصادية ككل، الأمر الذي يفسر اتجاه الدول المتقدمة والدول النامية للاهتمام بهذا القطاع. وتكون المكاسب الاقتصادية كبيرة للخدمات إذا كانت في صالح القطاعات التي تميل إلى الاعتماد على التكنولوجيا بكثافة، أو أن تكون ذات إنتاجية عالية أو تتمتع بإمكانية كبيرة للتطوير، هذا ما يؤدي إلى إحداث تغييرات في الهيكل الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. خاتمة:

باعتبار أن الخدمات أصبحت مهمة في جميع الاقتصادات، لابد على الجزائر الاهتمام بهذا القطاع وتطويره بطريقة تسمح لإنتاجيته بالتأثير بشكل فعال على الاقتصاد، وذلك لكون الخدمات تتصل بالإنتاج والعمالة والاستثمار والتجارة، فبالرغم من كون الجزائر سعت إلى توفير مناخ استثماري مناسب وتحسين أداء الاقتصاد إلا أن تدفقات الاستمارات الأجنبية بقيت ضعيفة ويتجلى كل هذا من خلال نسب مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي والتشغيل.

وما زاد هذا الأثر، التداعيات الاقتصادية التي خلفتها الأزمة الصحية (كوفيد-19) على مختلف الأنشطة الخدمية.

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها يتم تقديم بعض التوصيات التي تساهم في النهوض بقطاع الخدمات وتفعيل دوره في التنويع الاقتصادي، وتتمثل في النقاط التالية:

- ضرورة إعداد نظام تشريعي فعال، ووضع سياسات مشجعة على استقطاب الخدمات ومنح حوافز ضريبية لقطاع الخدمات لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي وتحقيق التنويع اقتصادي.
- ضرورة تطوير قطاع الخدمات وتحديثها بكل أنواعها للتماشي مع المعايير الدولية، هذا ما يمكنها مستقبلا من تسويق خدماتها في السوق الدولية، ما يؤدي إلى الرفع من صادراتها مقابل وارداتها وكذا الابتعاد على النمط الاستهلاكي الذي يؤثر على الميزان التجاري لها.
- تبني إستراتيجية طموحة وواضحة المعالم لتحقيق هدف التنويع ترتكز على توافر إدارة حكومية سليمة ونزيهة وعلى درجة عالية من الكفاءة، وكذا وضع استراتيجية تترابط فيها القطاعات الخدمية بالقطاعات الإنتاجية، والتركيز على العنصر البشري كمصدر للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.
- يجب النهوض بقطاع السياحة وترقية الاستثمارات السياحية، وهذا لما تزخر به الجزائر من إمكانات طبيعية وبشرية وكذا لارتباطه بالعديد من القطاعات الأخرى، فإن تحرير القطاعات الأخرى، لا سيما القطاع المالي، والاتصالات، وقطاعات البناء والنقل، سيساعد على تعزيز تنمية السياحة، ويفتح آفاق المنافسة أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لم تكن تجد مجالا كافيا لأعمالها. والتي تساهم في زيادة تنافسية قطاع الخدمات السياحية المحلي، وهذا بدوره سينعكس ايجابيا على القطاعات الاقتصادية الأخرى ونموها.

6. قائمة المراجع:

1. الحداد عوض بدير. (1999). تسويق الخدمات المصرفية. مصر: دار البيان للطباعة والنشر.
2. حسن عبيد. (2002). الإتفاقية العامة للتجارة والخدمات. أوراق إقتصادية (20)، جامعة القاهرة مصر.
3. علي توفيق الحاج، و سمير حسين عودة. (2011). تسويق الخدمات. عمان: دار الاعصار العلمي.
4. محبي مسعد. (2008). الاتجاهات الحديثة في السياحة. الاسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. فاطمة بوسالم. (2011). أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية _ حالة الجزائر. مذكرة ماجستير غير منشورة. فرع إدارة مالية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة.
6. عتيقة وصاف. (2014). *آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الاشارة إلى حالة الجزائر (1999-2009)*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: أطروحة دكتوراه جامعة محمد خيضر بسكرة.
7. اسماء بللعما، و دحمان بن عبد الفتاح. (2018). استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء التجارب الدولية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ، المجلد 7 (العدد 1)، 329-353.
8. حدة أوضايفية، و رابح خوني. (2017). الاقتصاد الجزائري وآثار التبعية للنفط: ضرورة التنويع الاقتصادي. مجلة الباحث الاقتصادي ، المجلد 5 (العدد 7)، 45-60.
9. حياة بن قويدر، و العربي غويني. (2019). أثر المناخ الاستثماري في الجزائر على جذب الاستثمارات في القطاعات الخدمية. مجلة الاستراتيجية والتنمية ، المجلد 9 (العدد 3 مكرر (الجزءالثاني))، 179-199.
10. عبد الصمد سعودي. (2019). التنويع الاقتصادي لمجابهة الصدمات النفطية في الاقتصاد الجزائري دراسة تطبيقية نموذج التنويع – هريشمان هرفندل –. مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة ، المجلد 2 (العدد 2)، 1-22.
11. كمال باهي، و موسى رواينية. (2016). التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط. المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية ، المجلد 3 (العدد 5)، 133-152.
12. محمد أمين لزعر. (2017). سياسات التنويع الاقتصادي تجارب دولية عربية. (135) . المعهد العربي للتخطيط، ، الكويت.
13. وسيلة سعود، عباس فرحات، و عبد المطلب بيصار. (2019). دراسة مقارنة لواقع التجارة الدولية للخدمات لعينة من المجموعات الاقتصادية في العالم-دراسة حالة الاتحاد الأوروبي، دول المغرب العربي، ودول البريكس BRICS. ملتقى دولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية (الصفحات 59-72). الوادي-الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي.
14. النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر. (مارس، 2020). تم الاسترداد من https://www.bank-of-algeria.dz
15. (ديسمبر 2020). آفاق الاقتصادات العربية لعام 2021 في ظل جائحة كوفيد 19. نشرة ضمان الاستثمار. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.
16. التقرير الموحد الاقتصادي العربي. (2019). التعاون العربي في مجال تجارة الخدمات. تم الاسترداد من صندوق النقد العربي: https://www.amf.org.ae/ar/content/jaer2019

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

17.الملاحق الاحصائية لصندوق النقد العربي لسنوات. (2016، 2017، 2018، 2019). تم الاسترداد من صندوق النقد العربي: www.amf.org

18.تقرير البنك الدولي حول الجزائر . (2020). تم الاسترداد من البنك الدولي: https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria

19.قاعدة بيانات البنك الدولي . (26 04، 2021). تم الاسترداد من http://wdi.worldbank.org/table/4.2

20. Fourth quarter 2020 Trade in services . (2021, 03 13). Retrieved from World Trade Organization: https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/daily_update_e/serv_latest.pdf
21. National Agency for Investment Development . (2018). Retrieved from ANDI: www.andi.dz
22. Trade statistics for international business development. (2021). Retrieved from international Trade Centre: http://www.intracen.org/itc/sectors/services/tradestatistics/

7. ملاحق :

ملحق رقم01 : توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات للفترة ما بين 2016-2019 (مليار دينار)

القطاعات	2016		2017		2018		#2019	
حقوق ورسوم على الواردات	1395.6	8.0	1455.9	7.8	1474.1	7.3	1567.0	7.7
المحروقات	3025.6	17.3	3660.0	19.7	4348.7	21.5	3910.1	19.3
قطاعات أخرى	13093.4	54	13478.2	52.6	14366.7	51.2	14807.1	73.0
الفلاحة	2140.3	12.2	2281.9	12.3	2491.1	12.3	2429.4	12.0
الصناعة	979.3	5.6	1062.0	5.7	1130.3	5.6	1198.5	5.9
بناء وأشغال عمومية	2072.9	11.8	2202.8	11.8	2413.3	12.0	2481.4	12.2
خدمات خارج الادارات العمومية	4841.3	27.6	4867.1	26.2	5306.5	26.3	5577.6	27.5
خدمات الادارات العمومية	3059.6	17.5	3064.6	16.5	3025.5	15.0	3120.2	15.4
الناتج المحلي الإجمالي	17541.6	100	18594.1	100	20189.6	100	20284.2	100

(#) معطيات مؤقتة

المصدر: (تقرير البنك الدولي حول الجزائر، 2020، صفحة 26)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (02): الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الخدمية بأسعار السوق الجارية للفترة ما بين 2016 -2019 (المليون دولار)

	قطاعات الخدمات الانتاجية			إجمالي قطاعات الخدمات الانتاجية	قطاعات الخدمات الاجتماعية			إجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية
	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والمواصلات والتخزين	التمويل والتأمين والمصارف		الاسكان والمرافق	الخدمات الحكومية	الخدمات الأخرى	
2016	25.332	19.301	981	45.614	1.247	22.980	3.387	27.614
2017	21.561	17.707	915	40.183	1.200	25.493	4.579	31.272
2018	22.282	19.248	1.180	42.710	1.234	24.959	4.812	31.005
2019	23.234	18.864	859	42.957	1.247	24.023	4.643	29.913

المصدر: (الملاحق الاحصائية لصندوق النقد العربي لسنوات.، 2016، 2017، 2018، 2019)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com